لفظ "الإنسان"
ودلالة تعريفه بالألف واللام
في القرآن الكريم

أ.د. التواتي بن التواتي

جامعة عمار ثليجي -الأغواط-الجزائر.

يتناول هذا البحث لفظ "الإنسان" ودلالة تعريفه بالألف واللام كما ورد في القرآن وكلام العرب، وقد قدر لهذا البحث أن يكون وفق النقاط التالية:

-حقيقة الإنسان.

- الإنسان ووضع اللغة.

-دلالة أداة التعريف "ال".

- دلالة لفظ "الإنسان على العموم والخصوص.

-أقسام أداة التعريف (ال).

-قول النحاة والمفسرين في دلالة "الإنسان" المحلى بـ"ال".

حقيقة الإنسان: في حد الإنسان يقال: الإنسان حيوان ناطق، فالحيوان جنسه القريب؛ لأنه تمام المشترك بين الإنسان وبين غيره في الجنسية فيقع جوابا عن الماهية وعن جميع ما يشاركها فصله فقد سبق أن ذكرنا في كتابنا شرح التحفة البهية فصل مقاصد الكليات الخمس سواء قدمنا الجنس كما مثلنا أو الفصل

كأن يقال: الإنسان ناطق حيوان وهو رأي كثير من المحققين؛ لأن اجتماع الجنس والفصل القريبين هو المراد المبين للذات.

وقيل: إن اسم الإنسان لا يطلق على الحيوان والناطق بل يطلق على المجموع، وتقسيم الشيء باعتبار أوصافه كتقسيم الإنسان إلى عالم وكاتب وأبيض وأسود ولا بد فيه من اشتراك مورد التقسيم أيضا، ومن أن يوجد في الجميع من يوصف بالكتابة دون العلم وبالبياض دون السواد وبالعكس ليتميز كل قسم عن غيره في الخارج، وليس ما نحن يصدده من قبيل الأول لعدم اشتراك مورد التقسيم فيه بين الأقسام إذ لا يمكن أن يحكم على مأخذ العام مثلا بأنه عام ولا على مأخذ المجاز بأنه مجاز بل لا يمكن أن يحكم على ما ذكرنا أنه من الكتاب وأصل مورد التقسيم الكتاب، ولا من قبيل الثاني؛ لأن معرفة موضع الاشتقاق ليس من أجزاء الخاص وكذا معرفة معناه وحكمه وترتيبه وقس عليه سائر الأقسام ولا من قبيل الثالث؛ لأن مورد التقسيم ليس بمشترك؛ ولأن معرفة مأخذ اشتقاق لفظ الخاص ليس وصفا لحقيقة الخاص، وإن معرفة مأخذ اشتقاق لفظ الإنسان لا يكون وصفا لحقيقة الإنسان وكذا معرفة معناه وحكمه وترتيبه ليست من أوصافه فلا يستقيم بهذا الاعتبار أيضا كما لا يستقيم أن يقال الإنسان أقسام قسم منه أن مأخذ اسمه الإنس وقسم منه أن معناه حيوان ناطق وقسم منه أنه مقدم على الفرس في الشرف.

وإذا رجع الإنسان إلى نفسه علم أنه مولود اضطرارا بالخبر كما علم أن ولده مولود بالمعاينة وعلم أن أبويه كانا من جنسه بالخبر كما علم أن أولاده من جنسه بالعيان، وعلم أنه كان صغيرا ثم شابا بالخبر كما علم ذلك من ولده بالعيان، وعلم

أن السماء والأرض كانتا قبله على هذه الصفة بالخبر كما يعلم أنهما على هذه الصفة للحال بالعيان، وعلم أن آدم أبو البشر على وجه لا يتمكن فيه شبهة فمن أنكر شيئا من هذه الأشياء فهو مكابر جاحد لما هو معلوم ضرورة بمنزلة من أنكر العيان.

ولا نقول: إن هذا العلم يحصل بفعل المخبرين بل بما هو من صنع الله تعالى وهو أنه خلق الخلق أطوارا على طباع مختلفة وهمم متباينة يبعثهم على ذلك الاختلاف والتباين فالاتفاق بعد ذلك مع الأسباب الموجبة للاختلاف لا يكون إلا بجامع يجمعهم على ذلك كما قررنا، وفيه حكمة بالغة...

وعليه فإن أدنى مراتب الإنسان كونه علقة وأعلاها كونه عالماً، فكأنه سبحانه وتعالى امْتَنَّ على الإنسان، بنقله من أخس المراتب، وهي العلقة، إلى أعلاها، وهي العلم، وذلك كما ورد في قول تعالى: **(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ(1)خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ)** هذه السورة أول ما نزل من القرآن كما ثبت في الصحيحين، من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها.

قال الزمخشري: فإن قلت: لم قال: من علق وإنما خلق من علقة واحدة، كقوله تعالى: من نطفة ثم من علقة؟ قلت: لأن الإنسان في معنى الجمع، كقوله تعالى: **(إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)**أراد الجنس دون اختصاص إنسان واحدٍ، ألا ترى أنه استثنى منه جمعاً فقال: **(إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)**الإنسان هنا لو حذفت كلمة "ال" ووضعت مكانها كلمة "كل" فإنه يستقيم الكلام، لو قلت: إن كل إنسان لفي خسر، ودليلك على ذلك أنه استثنى منه الإنسان واحد واستثنى منه جماعة هو قوله سبحانه وتعالى:

(إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) العصر /وهذا واضح في هذا الأمر **(وَالْعَصْرِ(1)إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ) هذه** "أل" التي للاستغراق الحقيقي.

قال الصنعاني: ولذا صح الاستثناء منه ومعيار عمومها أن يصلح وقوع كل موقعها نحو: "كل إنسان في خسر"، وقيده في ذلك ليخرج سائر معاني اللازم إيضاحا للمراد وإلا فالكلام في صيغ العموم ووضع لام التعريف حقيقة في الاستغراق كما ذهب إليه جماعة من المحققين سواء دخلت على الجنس نحو: الرجل أو اسمه نحو: العسل والماء أو الجمع نحو: الرجال أو اسمه: كالغنم والرهط والقوم...

الإنسان ووضع اللغة: خلق الله نوع الإنسان وصيره محتاجا إلى أمور لا يستقل بها بل يفتقر إلى المعاونة عليها ولا بد في المعاونة من الإطلاع على مضمرات النفوس، وذلك إما باللفظ أو بالإشارة أو بالمثال.

وكان اللفظ هذا هو الأمر الثاني في الموضوع ومن لطف الله تعالى إحداث الموضوعات؛ لأنها أفيد هذه الثلاثة وأيسرها أما كونها أفيد فلأنها تعم كل شيء معلوم موجود ومعدوم إلى غير ذلك لإمكان وضع اللفظ بإزاء ما أريد من تلك المعاني بخلاف الإشارة فإنها مخصوصة بالموجودات المحسوسة وبخلاف المثال وهو أن نجعل لما في الضمير شكلا فإنه أيضا كذلك لا يعسر بل يتعذر أن يجعل لكل شيء مثال يطابقه، وأما كونها أيسر موافقة للأمر الطبيعي؛ لأن الحروف كيفيات تعرض للنفس الضروري ولا شك في أن الموافق للأمر الطبيعي أسهل من غيره.

هذا هو الأمر الموضوع له وإذا ثبت ما ذكرناه فنقول: وضع اللفظ بإزاء المعاني الذهنية وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: بل بإزاء الخارجية، واسْتُدِلَ على الأول بدوران الألفاظ مع المعاني الذهنية، فإن من رأى شبحا من بعيد واعتقده مثلا حيوانا مخصوصا أطلق عليه اسم ذلك الحيوان، فإذا تغير ذلك الاعتقاد باعتقاد آخر أطلق عليه بحسب ذلك الاعتقاد اسما آخر وهذا الدليل أيضا يدل على بطلان القول بأنها موضوعة بإزاء الخارجية؛ لأنها لو كانت موضوعة بإزاء المعاني الخارجية لامتنع تسمية ذلك بحيوان مخصوص، وقد عرف أن ذلك لا يمتنع مع عدم الشعور بكونه إنسانا ولكان يمتنع اختلاف الألفاظ عند عدم اختلاف الأمر الخارجي، وقد أجيب عن هذا الدليل بأن هذا الاختلاف إنما هو لاعتقاد أنها في الخارج كذلك لا لمجرد اختلافها في الذهن..

ذهب عباد بن سليمان الصيمري ومن وافقه إلى أن دلالة اللفظ على المعنى لمناسبة طبيعية بينهما وهذا يحتمل وجهين:

أحدهما: وهو الذي اقتضاه نقل الآمدي عنه أن تلك المناسبة الطبيعية حاملة للواضع على الوضع وهو أقل نكيرا ولا يمكن ادعاؤه في كل الألفاظ واللغات إذ لو كان كذلك لما وقع المشترك بين الضدين، ولما اختلفت دلالات الألفاظ على معانيها باختلاف الأمم والأزمنة إذ المناسبة الطبيعية لا تختلف باختلافها.

والثاني: وهو أعظم نكيرا أن تلك المناسبة الطبيعية وحدها كافية في كون تلك الألفاظ دالة على تلك المعاني من غير احتياج إلى الوضع وهو معلوم الفساد.

واحتج عباد بن سليمان الصيمري بأنه لو لم يكن بين الأسماء والمسميات مناسبة بوجه ما لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحا لأحد طرفي الجائز على الآخر من غير مرجح.

والجواب أن الواضع إن كان هو الله تعالى كان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين كتخصيص وجود العالم بوقت مقدر دون غيره وإن كان الناس فيحتمل أن يكون السبب حضور ذلك اللفظ بالبال في ذلك الوقت دون غيره إذا بطلت المناسبة الطبيعية، وظهر أن مستند تخصيص بعض الألفاظ ببعض المعاني إنما هو الوضع الاختياري حان النظر في الكلام في الواضع.

وعلى ما ذكرنا فالواضع إن كان هو الله تعالى فهو مذهب الشيخ أبي الحسن ومن وافقه وهو المسمى بالتوقيف، وإن كان هو العبد فهو مذهب الشيخ أبي هاشم وهو المسمى بالاصطلاح والتواطؤ، وإن كان منهما فإما أن يكون ابتداء الوضع من الله والباقي من العبد وهو رأي الأستاذ أبي إسحاق أو العكس وهو مذهب ضعيف.

وأما جمهور المحققين فقد توقفوا في الكل وقالوا: بإمكان كل واحد من هذه الاحتمالات الأربعة وهو الذي اختاره حيث قال: ولم يثبت تعيين الواضع.

وقال ابن الحاجب: الظاهر قول الأشعري، ومعنى هذا القول بالوقف لعدم القطع بواحد من هذه الاحتمالات، ويرجح مذهب الأشعري بغلبة الظن، وقد كان بعض الضعفاء يقول: إن هذا الذي قاله ابن الحاجب مذهب لم يقل به أحد؛ لأن العلماء في المسألة بين متوقف وقاطع بمقالته فالقول بالظهور لا قائل به، وهذا ضعيف فإن المتوقف لعدم قاطع قد يرجح بالظن ثم إن كانت المسألة ظنية اكتفى في العمل بها لذلك الترجيح وإلا توقف عن العمل بها.

دلالة لفظ "الإنسان على العموم والخصوص: ولفظ سالإنسان" فإنه يستعمل عموماً وخصوصاً.

-أما العموم فكقوله تعالى: **(يَاأَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ)**، وقوله تعالى: **(إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ.)** . ويدل على أنه لفظ عام لا يخص واحداً دون آخر قوله تعالى: **(إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)**العصر/فاستثنى منه، ولا يستثنى إلا من جملة، ونحو هذا قول العرب: أهلك الناس الدينار والدرهم، وقولهم: الملك أفضل من الإنسان، والإنسان متعبد دون سائر الحيوان.

وأما الخصوص فنحو قولهم: جاءني الإنسان الذي تعلم، ولقيت الرجل الذي كلمك، وقولهم: شربت الماء، وأكلت الخبز، ولم يشرب جميع الماء ولا أكل جميع الخبز، وهذا كثير مشهور تغني شهرته عن الإكثار منه، وقد يأتي من هذا الباب في القرآن والحديث أشياء يتفق الجميع على عمومها أو على خصوصها، وأشياء يقع فيها الخلاف.

-أقسام (ال): ومن أقسامها أن تكون حرف تعريف وهي نوعان: عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام:

-فالعهدية: إما أن يكون مصحوبا معهودا ذكريا، كما في قوله تعالى: **(كَما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)** وقوله تعالى: **(وفِيها مِصْباحٌ الْمِصْباحُ فِي زُجاجَةٍ الزُّجاجَةُ كَأَنَّها كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ)**.

أو معهودا ذهنيا كقوله تعالى: **(إِذْ هُما فِي الْغارِ)** وقوله تعالى: **(وإِذْ يُبايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ)**.

أو معهودا حضوريا، قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة، نحو: جاءني هذا الرجل، أو أيّ في النداء، نحو (يا أيها الرجل)، أو إذا الفجائية نحو: (خرجت فإذا الأسد)، أو في اسم الزمان الحاضر نحو: "الآن" وقوله تعالى: **(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)**.

- **والجنسية:** إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها كل حقيقة، كقوله تعالى: **(وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً)**وقوله تعالى: **(وإِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ)أي:كل** الإنسان.

-أو لاستغراق خصائص الأفراد: نحو (زيد الرجل علما) أي الكامل في هذه الصفة، ومنه قوله تعالى: ذلِكَ الْكِتابُ.

-أو لتعريف الماهية: وهي التي لا تخلفها (كلّ) حقيقة ولا مجازا كقوله تعالى: **(وَجَعَلْنا مِنَ الْماءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)** وقولك: (واللّه لا أتزوج النساء) أو (لا ألبس الثياب) ولهذا يقع الحنث بالواحد منها ..

قال الرازي: "الألف واللام" في الإنسان، يحتمل أن تكون للجنس، وأن تكون للمعهود السابق، فلهذا ذكر المفسرون فيه قولين:

القول الأول: أن المراد منه الجنس وهو كقولهم: كثر الدرهم في أيدي الناس، ويدل على هذا القول استثناء سالذين آمنوا" من الإنسان.

القول الثاني: المراد منه شخص معين.

قال ابن عباس: يريد جماعة من المشركين كالوليد بن المغير، والعاص بن وائل، والأسود بن عبد المطلب.

وقال مقاتل: نزلت في أبي لهب، وفي خبر مرفوع إنه أبو جهل، وروي أن هؤلاء كانوا يقولون: إن محمداً لفي خسر، فأقسم تعالى أن الأمر بالضد مما توهمون.

وتعريف (الإنسان) تعريف الجنس مراد به الاستغراق وهو استغراق عرفي؛ لأنه يستغرق أفراد النوع الإنساني الموجودين في زمن نزول الآية وهو زمن ظهور الإسلام كما علمت قريبا، ومخصوص بالناس الذين بلغتهم الدعوة في بلاد العالم على تفاوتها. ولما استثني منه **(إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)** العصر/ بقي حكمه متحققا في غير المؤمنين.

وبما أنّ الأسماء على ضربين: مفرد ومركب وأن المفرد إذ كان هو الأصل؛ لأن التركيب إنما هو ضم مفرد إلى مفرد، وأن الاسم المفرد المتمكن في الإعراب على أربعة أضرب:

نذكر منها اسم الجنس الذي تعليله من جنس آخر، والواحد من الجنس وما اشتق من الجنس ولقب الواحد من الجنس وهو الاسم الدال على كل ما له ذلك الاسم ويتساوى الجميع في المعنى نحو: الرجل والإنسان والمرأة والجمل والحمار والدينار والدرهم والضرب والأكل والنوم والحمرة والصفرة والحسن والقبح وجميع ما أردت به العموم لما يتفق في المعنى بأي لفظ كان فهو جنس، وإذا قلت: ما هذا؟ فقيل لك: إنسان فإنما يراد به الجنس فإذا قال: الإنسان فـ"الألف واللام" لعهد الجنس وليست لتعريف الإنسان بعينه، وإنما هي فرق بين إنسان موضوع للجنس وبين إنسان هو من الجنس، إذا قلت: إنسان قال الله تعالى: **(وَالْعَصْرِ(1) إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ(2)إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)** فدل بهذا أن الإنسان يراد به الجنس ومعنى قول النحويين: "الألف واللام"

لعهد الجنس أنك تشير بـ"الألف واللام" إلى ما في النفس من معرفة الجنس؛ لأنه شيء لا يدرك بالعيان والحس، وكذلك إذا قلت: فضةٌ والفضةُ وأرضٌ والأرضُ وأسماء الأجناس، إنما قيلت ليفرق بين بعضها وبعض مثل الجماد والإنسان وهذه الأسماء تكون أسماء لما له شخص ولغير شخص فالذي له شخص نحو: ما ذكرنا من الإنسان والحمار والفضة، وما لا شخص له مثل الحمرة والضرب والعلم والظن.[1]

قال سعد الدين التفتازاني: وقد يفيد المعرف بـ"اللام" المشار بها إلى الحقيقة الاستغراق نحو قوله تعالى: **(إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)**أشير بـ"اللام"إلى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرناه بحسب المقام والقرينة.[2]

قال الكسائي: العرب تأتي بالواحد في معنى الجميع كقوله تعالى: **(وَالْعَصْرِ(1)إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)** فالإنسان هاهنا

في معنى الجميع؛ لأنه قد استثنى منه جماعة بقوله: (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)فمحال أن يستثني جماعة من واحد.[3]

ولقد ورد في درة الغواص أنّه أراد الناس بدليل أنه تعالى استثنى منهم الذين آمنوا ولا يجوز استثناء الجمع من المفرد[4]، وكذلك قوله تعالى: **(إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا(19) ثم قال: (إِلَّا الْمُصَلِّينَ(22))** .

وقال أحمد بن فارس: وَقَدْ يُستثنى من الشيء الموحَّد لفظاً وهو فِي المعنى جمع، نحو قوله تعالى: **(إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)**العصر/.

ورد في كتاب"الجمل" وهو الكتاب المنسوب للخليل بن أحمد أنّ معنى"الإنسان" هاهنا معنى الناس؛ لأن الكثير لا يستثنى من القليل، وإنما يستثنى القليل من الكثير تقول: خرج القوم إلا زيدا، ولا يجوز أن تقول: خرج زيد إلا القوم، إلا أن الإنسان هاهنا في معنى الناس.[5]

-قال قوم: لا يُستثنى من الشيء إلا مَا كَانَ دون نصفه: لا يجوز أن يقال عشرة إلا خمسة.

-وقال قوم: يُستثنى القليل من الكثير ويستثنى الكثير مما هو أكثر منه.

وهذه العبارة هي الصحيحة، فأما من يقول: يُستثنى الكثير من القليل فليست بالعبارة الجيدة، قالوا: "عشرة إلا خمسة" حَتَّى يبلغ التسعة، قالوا: ومن الدليل عَلَى أن نصف الشيء قَدْ يستثنى من الشيء قوله جلّ ثناؤه: **(يَا أيها المزَّمِّلُ قُمِ الليلَ إلا قليلاً)**ثُمَّ قال: **(نِصْفَهُ)**أفلا تراه سمّى النصف قليلاً واستثناه من الأصل؟.

قال أحمد بن فارس: واعترض قوم بهذا الَّذِي ذكرناه عَلَى أبي عبد الله مالك بن أنس فِي قوله فِي الجائحة؛ لأن مالكاً يذهب إلى أن الجائحة إذا كَانَتْ دون الثلث لَمْ يوضع؛ لأنها قليل بمنزلة مَا تناله العوافي من الطير وغيرها وَمَا تلقيه الريح، فإذا بلغت الجائحة الثلث وَمَا زاد فهي كثيرة ولزم وضعها للحديث المرويّ فِيهَا.

قال المعترض عَلَى أبي عبد الله مالك:t فقد دفع هَذَا الفصل المعنى الَّذِي ذهب إليه مالك؛ لأن قوله جلّ ثناؤه: **(قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا)** قَدْ جعل النصف قليلاً، فإذا كَانَ نصف الشيء قليلاً منه وجب أن يكون كثيرة مَا فَوْقَ النصف.

فالجواب عن هَذَا أن مالكاً إنما ذهب فِي جعله الثلث كثيراً إلى حديث حدثناه عليّ بن إبراهيم عن محمد بن يزيد عن هشام بن عمار عن ابن عيينة عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال: " مرضت عامَ الفتح حَتَّى أشرفت، فعادَني رسول الله(ص)فقلت: أي رسول الله إن لي مالاً وَلَيْسَ يرثني إلا ابنتي أفأتصدّق بثلثي مالي؟ قال: "لا". قلت: فالشطر؟ قال: "لا" قلت: فالثلث؟ قال: "الثلث كثير، إنك إن تترك ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عالَةً يتكففون الناس " فبقول رسول الله(ص)أعلم بتأويل كتاب الله جلّ ثناؤه..[6]

وعليه ففي استثناء الجماعة من هذا الاسم المفرد دلالة بينة على أن المراد العموم والكثرة، وفي وقوع المفرد موضع الجميع دلالة يعلم بها أن المراد الجمع، وذلك أن الأسماء الدالة على الكثرة على ضربين:

(1) -اسم مبني للجمع، وهو الذي بني للجمع على قسمين:

-أحدهما: من غير لفظ الواحد، وذلك نحو: قوم من رجل ونساء من امرأة.

-والآخر: أن يكون من لفظ الواحد المجموع وذلك كَرْكب من راكب ورَجْل من راجل.

-(2) اسم أصل بنيته ووضعه للواحد ثم يقترن بما يدل على الكثرة، فينقسم أيضاً إلى ضربين كذلك:

-الضرب الأول: أن يكون اسماً مبهماً مقصور لا يقتصر به على أمة كـ"الذي ومن وما" إذا اقترن بما يدل على الكثرة

كقوله تعالى: **(وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ)**فهذا قد اقترن به ما يدل على الكثرة وهو قوله تعالى: **(أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)**.

-الضرب الثاني: أن يكون اسماً متمكناً أولاً مقصوراً على أمة كالجون والإنسان والفرس، وهذا الضرب من أسماء الأنواع على ضربين: نكرة ومعرفة، وهي التي تقع في غالب الأمر والجمع كما قدمنا وجه تعريفه فإنما يذهب إلى تخصيص النوع، ونظيره قولهم: "أهلك الناسَ الدينارُ والدِّرهمُ وكَثُر الشاءُ والبعير"، ليس المراد درهماً بعينه، ولكن المعنى أهلكهم هذا النوع، وكثر هذا النوع فقد تبين أن القصد في التعريف إنما هو الإشارة إلى ما يثبت في النفوس فليس الدرهم في هذا، ونحوه كدرهم واحد قد عهدته محسوساً ثم أشرت إليه بعد؛ لأن معرفة كلية النوع بالحس ممتنعة، وإنما يعلم به بعض الأشخاص فهذا الفرق بين تعريف الشخص، وتعريف هذا شيء عرض ثم نعود إلى لفظ الإنسان فنقول: ومما يدل على أنه يقع للمؤنث قول الشاعر:

ألا أيها البيتان بالأجرع الذي ـ بأسفل مفضاه غضا وكثيب

هجرتكما هجر البغض وفيكما ـ من الناس إنسان إلى حبيب

فهذا قد أوقعه على المؤنث "إنسان"عندي مشتق من "أنس"، وذلك أن أنس الأرض وتجملها وبهاءها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمر لها، والمعني بها فوزنه على هذا فعلان، وقد ذهب بعضهم إلى أنه إفْعِلانٌ من نَسِيَ لقوله تعالى: **(وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا)** ولو كان

كذلك لكان إنْسِيَاناً ولم تحذف الياء منه؛ لأنه ليس هنالك ما يسقطها فأما قولهم أناسي فجمع إنسان شابهت النون الألف لما فيها من الخفاء فخرج جمع "إنسان" على شكل جمع حِرْباء وأصلها أَناسِينُ وليس أناسي جمع إِنْسيٍّ كما ذهب إليه بعضهم لدلالة ما ورد عنهم من قول رويشد أنشده أبو الفتح عثمان بن جني النحوي.

أهلاً بأهل وبيتا مثل بيتكم ـ وبالأناسِينِ أبدالَ الأناسِينِ.

قال: ياء أناسي الثانية بدل من هذه النون ولا تكون نون أناسِين هذه بدلاً من ياء أناسي كما كانت نون أثانين بدلاً من ياء أثاني جمع أثناء التي هي جمع الاثْنِ بمعنى الاثنين؛ لأن معنى الأثانين ولفظها من باب ثنيت والياء هنا لام البتة فهي ثم ثابتة وليست أناسين مما لامه حرف علة وإنما الواحد إنسان فهو إذْنَ كضِبْعانٍ وضَبَاعِين وسِرْحانٍ وسَرَاحِين، ولا يكون إنسان جمع إنسي؛ لأن الله سبحانه قال: " ونسقيه مما خلقنا أنعاماً وأناسيَّ كثيراً ".

فقولهم: الإنسان على غير قياس أو على حذف الزائد، وأما الأَنْسُ فجمع إنسيٍّ كزِنْجيٍّ وزِنْجٍ، وذلك أن ياء النسب تسقط في هذا الضرب من الجمع كما تسقط فيه هاء التأنيث كقولهم: طَلْحة وطَلْح، وذلك للمناسبة التي بين ياء النسب وهاء التأنيث.[7]

وأما الناس فأصله عند سيبويه والجمهور أناس وهو جمع أو اسم جمع لإنسان، وقد حذفت فاؤه تخفيفاً فوزنه فعال، ويشهد لأصله إنسان وإنس وأناسي ونقصه وإتمامه جائزان إذا نكر فإذا عرف بـ(أل) فالأكثر نقصه ومن عرف خص بالبلاء ويجوز إتمامه على قلة كما في قوله:

إن المنايا يطلع _ ن على الأناس الآمنينا

وهو مأخوذ من الأنس ضد الوحشة لأنسه بجنسه لأنه مدني بالطبع ومن هنا قيل :

وما سمي الإنسان إلا لأنسه _ ولا القلب إلا أنه يتقلب

أو من آنس أي أبصر قال تعالى : **(مِن جَانِبِ الطور نَاراً)**القصص/29 وجاء بمعنى سمع وعلم ، وسمي به لأنه ظاهر محسوس، وذهب السكاكي إلى أنه اسم تام وعينه واو من نوس إذا تحرك بدليل تصغيره على نويس فوزنه فعل.

قال ابن عقيل: والألف واللام المعرفة تكون للعهد كقولك: سلقيت رجلا فأكرمت الرجل" وقوله تعالى: **(كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)المزمل/** 15

قال ابن عطية: والتعريف هنا في السحر أرتب، لأنه قد تقدم منكراً في قولهم: إن هذا لسحر، فجاء هنا بـ"لام العهد" كما يقال: أول الرسالة سلام عليك، وفي آخرها والسلام عليك.

قال الفراء في قوله تعالى: **(قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ)** وإنما قال السحر بالألف واللام، لأن النكرة إذا أعيدت أعيدت بالألف واللام، ولو قال له من رجل لم يقع في وهمه أنه يسأله عن الرجل الذي ذكر له.

وما ذكراه هنا في السحر ليس هو من باب تقدم النكرة، ثم أخبر عنها بعد ذلك، لأن شرط هذا أن يكون المعرّف

بالألف واللام هو النكرة المتقدم، ولا يكون غيره كما قال تعالى: **كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)المزمل/** 15 وتقول: زارني رجل

فأكرمت الرجل، ولما كان إياه جاز أن يأتي بالضمير بدله فتقول: فأكرمته. والسحر هنا ليس هو السحر الذي هو في قوله: أنّ هذا لسحر، لأن الذي أخبروا عنه بأنه سحر هو ما ظهر على يدي موسى-عليه السلام من معجزة العصا، والسحر الذي في قول موسى إنما هو سحرهم الذي جاؤوا به.[8]

-ولاستغراق الجنس نحو قوله تعالى: **(إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)** وعلامتها أن يصلح موضعها كل ولتعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة أي هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.[9]

أما لفظ الجلالة "الله" إذ كانت "الألف واللام" لا تفارقانه فإن "الألف واللام" وإن كانا غير مفارقتين فالأصل فيهما أنهما دخلتا على "إله" قال سيبويه: أصل هذا الاسم أن يكون إلها وتقديره (فعال) والألف واللام عوض من الهمزة التي في (إله) وهو على هذا علم.

قال أبو العباس: لأنك تذكر الآلهة الباطلة فتكون نكرات تعرف بالألف واللام وتجمع كما قال الله عز و جل: **(أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً)**وتعالى الله أن يعتور اسمه تعريف بعد تنكير أو إضافة بعد أن كان علماً.[10]

وقال سيبويه في موضع آخر: ويقولون: "لاه أبوك" يريدون: "لله أبوك" فيقدمون اللام ويؤخرون العين والاسم كامل وهو علم وحق الألف واللام إذا كانت في الاسم ألا ينادي إلا الله عز و جل فإنك تقول: يا لله وتقطع الألف فتفارق سائر ألفات الوصل والشاعر إذا اضطر فقال: (يا التي) لم تقطع الألف فهذا الاسم مفارق لجميع الأسماء عز الله وجل.

فإذا أدخلوا "الألف واللام" في أُناس قالوا: الناس هذا قول سيبويه، وذلك أنه ذكر اسم الله عز وجل فقال: الأصل "إلهٌ" فلما أدخلوا "اللام" حذفوا الهمزة وصارت "اللام" كأنها خَلَفٌ منها ثم قال: ومثله أُناس فإذا أدخلت "اللام" قلت: الناس إلا أن الناس قد يفارقه اللام ويكون نكرةً، والله تعالى لا يكون فيه ذلك فَخَرَجَ ظاهر كلام سيبويه على أن الناس لا يجوز فيه دخول الهمزة مع اللام وليس كذلك؛ لأن اللام في الله تعالى خلف من الهمزة وليست كذلك في الناس، ويدلك أنها ليست في الناس عوضاً من الهمزة كما هي عوض منها في اسم الله تعالى ما أنت من اللام، وإنما أراد سيبويه الهمزة مع اللام لا أنه مساو لاسم الله تعالى، وإنما أراد مثل ذلك في بعض أحواله..[11]

مع الملاحظة أنّ العلماء ذكروا أنّ دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة، وبالتضمن، وبالالتزام.

فمعنى دلالة المطابقة: تفسير الاسم بجميع مدلوله، أو دلالته على جميع معناه.

ومعنى دلالة التضمن: تفسير الاسم ببعض مدلوله، أو بجزء معناه.

ومعنى دلالة الالتزام: الاستدلال بالاسم على غيره من الأسماء التي يتوقف هذا الاسم عليها، أو على لازم خارج عنها.

مثال ذلك: =الخالق+ يدل على ذات الله، وعلى صفة =الخلق+ بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها بالتضمن، ويدل على صفتي =العلم والقدرة+ بالالتزام. هذه الأنواع الثلاثة تسمى أنوع الدلالة اللفظية الوضعية.

وهذا بعض التفصيل في هذه الأنواع زيادة على ما مضى؛ لتتضح بصورة أجلى.

1- الدلالة المطابقية: وهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث إنه وضع له. وذلك مثل دلالة لفظ (البيت) على الجدار والسقف معاً. ودلالة لفظ (إنسان) على الحيوان الناطق، ودلالة اسم (العليم) على ذات الله وعلمه، أي: دلالة الاسم علي المسمى، والصفة المشتقة من الاسم نفسه وسميت مطابقية؛ لتطابق اللفظ والمعنى، وتوافقهما في الدلالة.

2- الدلالة التضمنية: وهي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له في ضمن كل المعنى.مثل دلالة البيت على الجدار وحده، وعلى السقف وحده.

وسميت تضمنية؛ لأنها عبارة عن فهم جزء من الكل؛ فالجزء داخل ضمن الكل، أي: في داخله، ومن هذا النوع مثلاً دلالة اسم الله)السميع) على ذات الله وحدها، وعلى صفة السمع وحدها، بصرف النظر عن استعمال الجزء والكل، بل يقال على الصفة والموصوف.

3- الدلالة الالتزامية: هي دلالة اللفظ على خارج عن معناه الذي وضع له. مثل دلالة اسم الله (القدير) على صفة الحياة، وعلى العلم وغيرهما من صفات الله تعالى.

يقول المناطقة: إن بين الدلالة المطابقية والدلالة التضمنية العموم والخصوص المطلق؛ فإذا وجدت التضمنية وجدت المطابقية دون العكس، أي لا يلزم من وجود المطابقية وجود التضمنية.[12]

وعلى ما ذكرناه عن لفظ "إنسان" معرفة ونكرة، وما قاله النحاة في الأسماء مفردة ومركبة يدفعنا إلى أن نثبت أحكامه كما وردت في كتب النحو والأصول.

من المعلوم في عرف النحاة القدامى أن الأسماء التي تفيد الشمول والعموم لها أحكام ومواضع وشروط:

1- فمنها ما يفيد ذلك البتَّة في موضع بعينه، ثم إذا فارق ذلك الموضع، إن كان مما يفارق، جاز أن يفيده وصلح له، وجاز أن يفيد غيره.

-فالأول: هو ما يفيد الشمول في موضع بعينه ينقسم قسمين:

(أ)- منه ما يلزم ذلك الموضع ولا يفارقه، وذلك: كـ"كم وكيف وأين ومتى"؛ لأنها تلزم موضعي الإبهام والاستفهام والجزاء، ولا يدخل على الذي ذكرناه وقوع كما في الخبر، لأنه بالاستفهام أولى حتَّى يقع في الخبر إذا وقع بغير صلة، فيبقى على حده في الاستفهام من الإبهام وسنبين من حاله ما يحتاج إليه في هذا الموضع.

(ب)-ومنه ما يفارق ذلك الموضع وينتقل إلى غيره، ويقترن به، فيه ما يخصصه ويزيل الإبهام عنه فلا يفيد الشمول

والعموم، وقد يقع مع اقتران المخصص به مفيداً للكثرة والشمول، وذلك كـ: "من، وما، وأيّ"، ألا ترى أن هذه الأسماء تقع في موضع الإبهام من بابي الجزاء والاستفهام على حد وقوع الأسماء التي تقدمت فيه، نحو: من عندك؟ وما تفعل؟ ومن تضرب أضرب، ومن تعطه يأخذ، وأيهم في الدار؟ وأيهم تكرم أكرم، فيكون حكمها من الشمول حكم تلك، ويقع أيضاً في باب الخبر موصولة موضحة، أو موصوفة محدودة، فيكون الأولى بها الدلالة على المفرد المخصص في

التنكير، وهي إذا كانت موصوفة وقد يقترن به أيضاً ما يستدل منه على إفادته الكثرة والشمول، فالأول وإن كان لا يحتاج إلى مثال لظهوره نحو: رأيت من أبوه منطلق، وما سلمته إلى زيد، وأيهم في الدار، فهذه مختصة بصلاتها معارف بمعنى الذي، ولموصوف المنكور نحو قولك: "ربَّ من أحسنت إليه أساء إليَّ"، لأنه بمعنى: رب إنسان، ومررت بمن ظريف، أي: بإنسان، وكذلك تقول: مررت بما صالح، أي بشيء صالح، وحمل قوله تعالى: **(هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيد)** ق /على أن ما فيه نكرة، ولديَّ صفته، وقال سيبويه: يلزم لما هذا الوصف ثم حكاه غير موصوف في التعجب وغيره، كأنه يريد أن ذلك أكثر أحواله.

-الثاني: كقوله تعالى: **(وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ)**يونس /، ثم قال: **(وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ)**يونس /18، وكقوله تعالى: (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنْ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا)، ثم قال: **(ولا يَسْتَطِيعُونَ)** النحل /73.

ألا ترى أن القرينة أبانت إفادتها الكثرة، وقد جاء من الأسماء المبهمة مجيء هذه الأسماء الذي وبابه الخبر، كقوله تعالى: **(وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ)**، ثم قال: **(G أُولَئِكَ هُمْ الْمُتَّقُونَ)**، وفي قوله تعالى: **(وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)** يونس /42، وهذا كثير جداً.

2-ومنها ما الأولى به أن يفيد الوحدة والانفراد، ثم إذا اقترن به لفظ أو حال أفاد الشمول والعموم،فذلك نحو: عشرون درهماً، وما جاءني من رجل، وهل جاءك من خبر، وكقولك: كل إنسان، وأول فارس، وكل رجل، وتقول كذا فكل هذا حكمه في أصل نيته ووضعه أن يكون للجنس، فصار بالعرف الأولى به أن يكون للواحد، ثم اقترن به ما يستدل به على تناوله الكثرة.

3- ومنها ما يفيد بلفظه الجنس الذي وضع له، ثم ينصرف إلى الوحدة والانفراد بعلامة تلحقه وتغيير، فأسماء الأحداث، نحو: الضرب، والضربة، والانصراف، والانصرافة، ومن شرطها وشرط سائر أسماء الأجناس أن لا تقف على قليل دون كثير، ولا كثير دون قليل إلاّ بدلالة.

4- ومنها ما يفيد الشمول في التنكير على وجه، ويفيده في التعريف على وجه، ثم لا يقع أحدهما موقع الآخر، نحو قولك: كل إنسان يقول ذلك، وكقوله تعالى: **(إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)**، وكقوله تعالى: **(إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً)**، وكقولك: عشرون درهماً، وعشرون ديناراً، وعشرون شاة، وعشرون بعيراً. وكقولك: أهلك الناس الدينار والدرهم، وكثر الشاء والبعير، وكذلك: رب سارق سلم، وكل مذنب وفاسق فله وزره. وكقوله تعالى: **(السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ)**، وكقوله تعالى: **(وَالزَّانِي وَالزَّانِيَةُ)**.

ألا ترى أن معرف هذا الفصل لا يقع موقع منكَّره، وكذلك منكره لا يقع موقع معرفة، وأنه ليس كقولك: مائة درهم، ومائة الدرهم. وكقولك: يعطي خزًّا وقزًّا ودرهماً ودينارًا، والخز والقز والدرهم والدينار، وقد كان منه ضرب وشتم، والضرب والشتم.

5-ومنها ما يفيد الكثرة، ولفظه لفظ الواحد، وقد صيغ اسماً للجمع: فهي الأسماء المصوغة لجمع، نحو، كل من جزء وبعض، نحو: قوم من رجل، ونساء من امرأة، وإبل من ناقة وجمل، وأولاء من ذا.

وأن يكون من لفظ المجموع بالاسم المفرد المصوغ للكثرة، وذلك نحو: الجامل من جمل، والباقر من بقر، ونحو: الضئين والكليب، من ضأن وكلب.

6- ومنها ما يفيد الكثرة ولفظه لفظ الجمع: فذلك كجموع السلامة، نحو: المسلمون والمسلمات. وجمع التكسير، نحو قولك: الفجّار والفسّاق.

ولأبنية هذه الجموع تفاصيل وأحكام سننتهي إليها ونفصلها، وهي على الجملة لا تفيد الشمول والكثرة إلاّ بعد تجردها مما يقصرها على الأعداد ويخصصها.

7- ومنها ما يفيد الشمول في باب النفي ولا يقع في الإثبات البتة: وذلك نحو قولهم: "ما في الدار ديَّار"، وما بها طوريّ، وما بها صافر، ألا ترى أنك لا تقول: بها صافر، وبها طوريّ، وبها ديَّار.[13]

الهوامش:

1 - الأصول في النحو، ابن السراج، 1112

2 -مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، 481

3 - غريب الحديث للخطابي، 6421

4 - درة الغواص في أوهام الخواص،481

5- الجمل في النحو، ص: 208 ولقد سألت أستاذي العلامة الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح عن حقيقة هذا الكتاب الذي نسب للخليل بن أحمد فقال لي: هذا الكتاب في حقيقته لابن شقير استخلصه من الكتاب، ولما قابلت ما في هذا الكتاب بكتاب سيبويه وجدت حقيقة ما قاله الأستاذ أطال الله في عمره ونفعنا بعلمه، وقد نشرت هذه المقابلة في مجلة اللسانيات...

6 - الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، ص: 32

7 - المخصص لابن سيده، 91

8 - إعراب القرآن لابن سيده، 3855

9 - شرح ابن عقيل على الألفية،1781

10 - الأصول في النحو لابن السراج، 1132

11 - المخصص لابن سيده، 91

12 - انظر المرشد السليم إلى المنطق الحديث والقديم د. عوض الله جاد حجازي، والصفات الإلهية د. محمد أمان ص178ـ179.

13 - أمالي المرزوقي، 331